

أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني للفترة (2010-2014)

The impact of leasing on the financial performance in the Jordanian banking sector for the period (2010-2014)

د. إبراهيم علي عبد الله القاضي¹، د. نواف عبد الله عايد الجندي²، أ. أحمد محسن الطراونة³

جامعة الشرق الأوسط - MEU

قسم المحاسبة والتمويل - كلية الأعمال

عمان-الأردن

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/13

تاريخ الاستلام: 2019/10/29

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إيرادات التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي في الأردن خلال الفترة (2010-2014) معبراً عنه بالعائد على السهم، وقد اعتمدت الدراسة على البيانات المالية الخاصة بخمسة مصارف أردنية تقدم خدمات التأجير التمويلي وذلك لعدم توافر البيانات المالية الخاصة لباقي المصارف التي تقدم هذه الخدمة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم حساب العائد على السهم الكلي والعائد على السهم من خلال التأجير التمويلي، كما تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) وتحليل الانحدار البسيط. توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر لإيرادات التأجير التمويلي على الأداء المالي في عينة الدراسة مجتمعة، وكذلك عدم وجود أثر لإيرادات التأجير التمويلي على الأداء المالي في كافة الشركات الممثلة لعينة الدراسة ما عدا البنك الإسلامي الأردني. توصي الدراسة بالتركيز على تفعيل خدمات التأجير التمويلي بشكل أفضل في القطاع المصرفي في الأردن مع ضرورة العمل على توعية الإداريين العاملين بالقطاع المصرفي الأردني بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة من استخدامه. الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، القطاع المصرفي الأردني، التأجير التمويلي.

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of the leasing revenues on the financial performance, expressed as the earnings per share in the Jordanian banking sector during the period from 2010-2014. The study relied on the financial statements of five Jordanian banks offering leasing services while the rest of the banks that provide this service were excluded due to the lack of sufficient information. In addition, the study used a descriptive analytical method and has been calculated the total earning per share and earning per share of leasing process, and also has been used methods of descriptive statistics (mean and standard deviation) as well simple regression.

The study found that there was no impact of leasing revenues on the financial performance in the whole combined sample. Moreover, it concluded that there was no impact of leasing revenues on the financial performance of all the five components in the representative sample of the study with the exception of Jordan Islamic Bank. The study recommends concentrating on activating Leasing services better in the banking sector in Jordan with the need to educate administrators working in the banking sector of the importance of financial leasing, and the benefits from its use

المقدمة:

يعيش العالم حالياً مرحلة من التطور والتقدم العلمي السريع في مختلف نواحي الحياة، مما زاد من حدة المنافسة بين منظمات الأعمال، والذي أدى بدوره إلى توجه هذه البحث عن طرق تمويل جديدة تساعد في زيادة حجم أعمالها دون توجه إلى نظام القروض البنكية.

ويعتبر التأجير التمويلي أحد الوسائل الحديثة التي تستخدمها منظمات الأعمال بهدف زيادة حجم رأس المال لديها، حيث يعتبر من الأساليب التمويلية التي ساهمت في تقديم التمويل اللازم لمنظمات الأعمال في العديد من الدول، مما أدى إلى دعم وتقديم عجلة الاقتصاد.

كما أن عقد التأجير التمويلي من المواضيع الهامة التي شغلت تفكير المشرعين في مختلف دول العالم، وذلك لما يمثله هذا العقد من أسلوب ناجح في تمويل المشاريع والاستثمارات بطريقة تحقق مصالح الطرفين المتعاقدين (بلعوي، 2005).

وقد أشارت دراسة (صيام وقطيشات، 2007) إلى أنه يتم "توكيل المشروع باختيار المعدات واختيار البائع والمواد التي يرغب بها والتفاوض على الشراء، ثم يبرم الممول عقد بيع يشترى فيه المعدات من البائع الأصلي، ثم بعد تمام هذا العقد يبرم مع المشروع المستفيد عقد إيجار يسمح له بالانتفاع بالمعدات، ويلتزم المشروع بالمقابل بسداد أقساط الأجرة للمؤسسة، وعند انتهاء العقد يكون المستفيد مخيراً بين شراء المعدات، أو إعادة استئجارها، أو ردها للمؤسسة الممولة وانتهاء العقد".

يلعب القطاع المصرفي دوراً رئيسياً ومهماً في دعمه للاقتصاد الوطني، إذ يعتبر المصرف من أكثر الأماكن أماناً سواء كان ذلك من حيث إيداع الأموال أو إعادة استثمارها، لذلك فإنه من الواجب مراجعة أداء المصارف بشكل دوري وذلك للمساعدة على تقويم أدائه وتطوير عملياته وتحسين خدماته، كما تساعد عملية مراجعة الأداء على تحديد مهارات المصرف في إدارة الأصول التابعة له (حموي، 2005).

وقد أكدت دراسة (زيود وآخرون، 2005) على أن عملية تقويم ومراجعة الأداء المصرفي من خلال المؤشرات المالية للمصرف تقدم صورة متكاملة وواضحة لطبيعة المنزل التي يقع فيها المصرف بين منافسيه، كما أنها تساعد على بيان مستوى السيولة والربحية التي يتمتع بها المصرف، وهذا ما دفع الباحث لمحاولة تحليل أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني.

مشكلة الدراسة:

إن نجاح منظمات الأعمال يعتمد على مجموعة من العوامل من ضمنها توفر التمويل اللازم لزيادة ودعم قدرات المنظمة على تقديم منتجاتها وخدماتها بأفضل صورة للعميل، ويعتبر التأجير التمويلي أحد الأساليب الحديثة المستخدمة من قبل المصارف في تلبية إحتياجات منظمات الأعمال التمويلية، وعليه يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هو أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي للقطاع المصرفي الأردني؟

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني للفترة من (2010-2014)؟

والذي يتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الأهلي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

هل يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي خلال الفترة 2010 - 2014.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني للفترة من (2010-2014)، وذلك من خلال إختبار مدى تاجر ربحية الشركات الممثلة لعينة الدراسة نتيجة لممارستها نشاط التاجر التمويلي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من مما يلي:

1. اعتبارها محاولة أكاديمية لإلقاء الضوء على نشاط التأجير التمويلي المالي وعلاقته بالأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني.
2. عدم وجود دراسات سابقة-حسب علم الباحث- تناولت موضوع التأجير التمويلي وأثره على الأداء المالي في القطاع المصرفي.
3. إمكانية الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات لمدرء المصارف الأردنية.

فرضيات الدراسة:

تتضمن الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية H₀₁: لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

ويتفرع منها خمس فرضيات فرعية، كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الأهلي الأردني خلال الفترة 2010 - 2014.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي خلال الفترة 2010 - 2014.

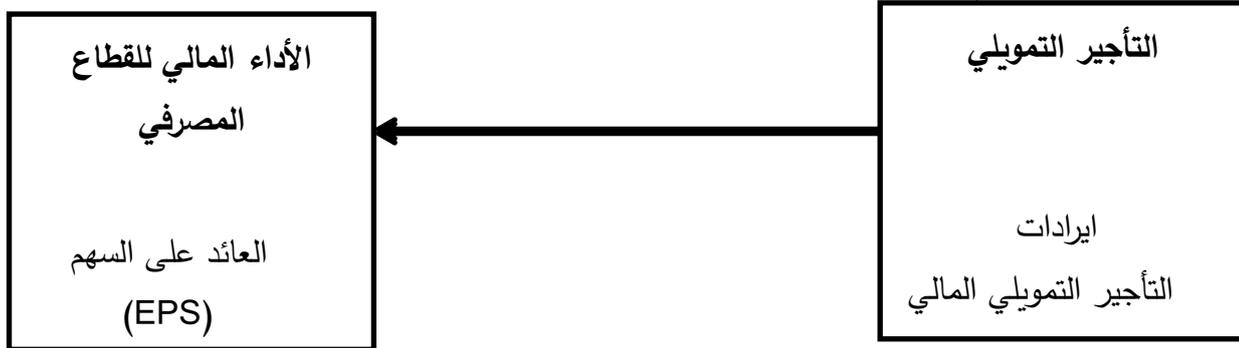
أنموذج الدراسة:

يبين الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة والذي يتكون من:

المتغير المستقل: التأجير التمويلي . البعد الأول: إيرادات التأجير التمويلي، كما أنه يبين المتغير التابع وهو الأداء المالي للقطاع المصرفي معبر عنه ببعد واحد وهو العائد على السهم (EPS).

شكل رقم (01)

أنموذج الدراسة*



*إعداد الباحثين بالإعتماد على الدراسات السابقة

التعاريف الإجرائية

التأجير التمويلي: هو "عقد من خلاله يلتزم احد الأطراف بالتسديد للطرف الآخر (المستأجر) بالتسديد للطرف الآخر (المؤجر) السلسلة من الدفعات الدورية التي مجملها يفوق ثمن شراء الأصل موضوع العقد" (بالمقدم وآخرون، 2005، ص6).
التأجير التمويلي المالي: هو عملية نقل لكل عائدات ومخاطر الأصل من المؤجر الى المستأجر سواء انتقلت ملكية الأصل الى المستأجر في نهاية العقد ام لا، وعادة ما يكون اجمالي دفعات الايجار قريبة من قيمة الأصل، إذ ان كل عائدات الأصل وكل ما يخصه من تأمين ومخاطر وأرباح ناتجة عنه تعود على المستأجر ويطلق على التأجير التمويلي أيضاً التأجير الرأسمالي (حنان وزهيرة، 2005، ص9).

الأداء المالي: قدرة المنظمة على إنتاج إيرادات من مختلف أنشطتها الرأسمالية، والاستثنائية، والجارية (المطيري، 2012).
العائد على السهم (EPS): هو ربحية السهم الواحد والمتكون مما يتم إكتسابه لكل دينار واحد خلال فترة مالية محددة (يوسف، 2008، ص10)، ويتم احتسابه من خلال المعادلة التالية:
العائد على السهم (EPS) = صافي الأرباح بعد الضريبة و الفوائد / عدد الأسهم
حدود الدراسة:

اجريت الدراسة في ظل الحدود التالية:

حدود زمانية: تقتصر مدة الدراسة على الفترة من 2010 إلى 2014.

حدود موضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل أثر التأجير التمويلي على العائد على السهم في القطاع المصرفي الأردني.
منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي لعرض وتحليل البيانات وإختبار الفرضيات وإستخلاص النتائج.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التي تقدم خدمات التأجير التمويلي في الأردن والبالغ عددها (9) بنوك.

عينة الدراسة:

إشتملت عينة الدراسة على (5) بنوك تم إختيارها بشكل قصدي، وذلك بسبب عدم توفر البيانات المالية لباقي البنوك التي تقدم خدمات التأجير التمويلي، منها ثلاث بنوك تقدم خدمة التأجير التمويل بشكل مباشر للعميل، وبنكين يقدمان خدمة التأجير التمويلي من خلال شركات تابعة لكل منهما، والجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول (01): الشركات الممثلة لعينة الدراسة*

اسم البنك	الخدمة
البنك الإسلامي الأردني	تقدم الخدمة من نفس البنك
بنك دبي الإسلامي	تقدم الخدمة من نفس البنك
البنك العربي الإسلامي	تقدم الخدمة من نفس البنك
البنك الأهلي	تقدم الخدمة من قبل شركة تابعة (شركة الأهلي للتأجير التمويلي).
البنك العربي	تقدم الخدمة من قبل شركة تابعة (الشركة العربية الوطنية للتأجير التمويلي).

*المصدر: من إعداد الباحثين

والجداول التالية يوضح البيانات المالية لمتغيرات الدراسة الخاصة بكل شركة من شركات عينة الدراسة.

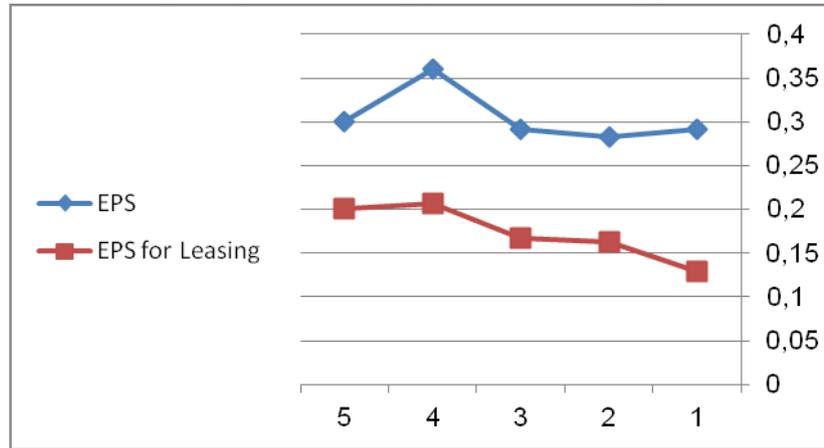
جدول (02): البيانات المالية المتعلقة بالبنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2010-2014)*

EPS for	Bank EPS	# of Shares	Profit After	Leasing	Leasing Assets	Year
0.12941163	0.291	100000000	29093694	12941163	168539668	2010
0.16269087	0.283	100000000	28324209	16269087	222921648	2011
0.16703264	0.292	125000000	36445903	20879080	272454045	2012
0.207179664	0.361	125000000	45106303	25897458	344936804	2013
0.200343167	0.301	150000000	45129375	30051475	415315832	2014

*المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول السابق أن العائد على السهم قد ازداد بشكل تدريجي خلال فترة الدراسة، حيث أن أقل قيمة وبلغت (0.291) وأعلى قيمة كانت لعام (2014) وبلغت (0.301)، كما أن العائد على السهم إرتفع أيضاً تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة (0.1294)، بينما أعلى قيمة بلغت (0.2003).

شكل (02): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة (2010-2014)



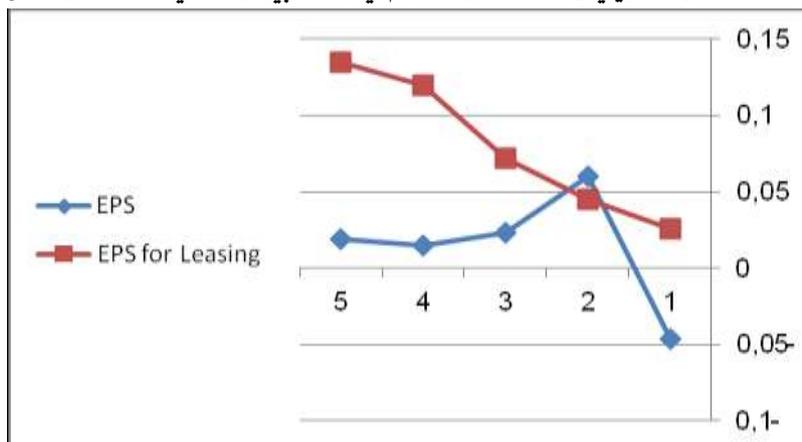
جدول (03): البيانات المالية المتعلقة ببنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2014)*

EPS for Leasing	EPS Bank	#of Shares	Profit After	Leasing	Leasing	Year
0.025873827	-0.046	75000000	-3457542	1940537	26634723	2010
0.045049573	0.06	89000000	5351520	4009412	68847161	2011
0.071493066	0.023	93791781	2134899	6705462	96234667	2012
0.11932255	0.015	100000000	1470591	11932255	143187633	2013
0.13441262	0.019	100000000	1922813	13441262	166825519	2014

*المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول السابق أن العائد على السهم تقلب بشكل واضح إذ أنه إرتفع بين السنة المالية الأولى (2010) بلغ (-0.046) والثانية (2011) بلغ (0.06)، وبعد ذلك رجع إلى الإنخفاض تدريجياً ليصل في نهاية فترة الدراسة إلى (0.019)، بينما العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي إرتفع تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة (0.0258)، بينما أعلى قيمة بلغت (0.1344).

شكل (03): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في بنك دبي الإسلامي خلال فترة الدراسة (2010-2014)



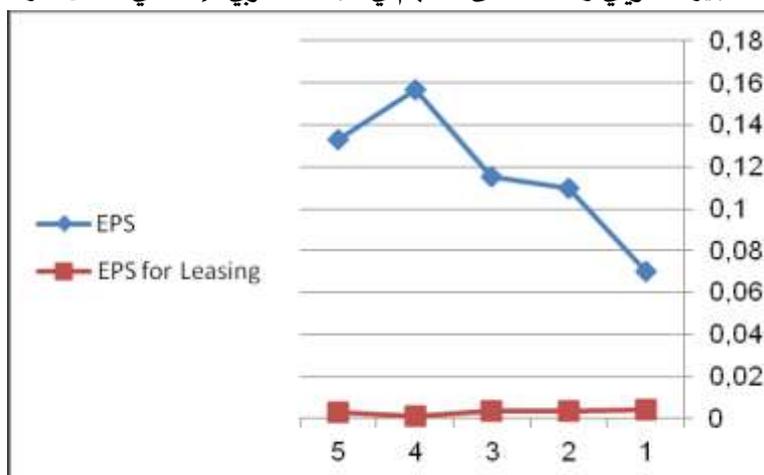
جدول (04): البيانات المالية المتعلقة بالبنك العربي الإسلامي خلال الفترة (2010-2014)*

EPS for Leasing	EPS Bank	#of Shares	Profit After	Leasing	Leasing	Year
0.00405399	0.07	100000000	7009544	405399	120106427	2010
0.00358064	0.11	100000000	10641371	358064	190611472	2011
0.00333897	0.115	100000000	11493645	333897	251536917	2012
0.00134642	0.157	100000000	15749445	134642	306722429	2013
0.00329748	0.133	100000000	13364495	329748	412660857	2014

*المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول السابق أن العائد على السهم إزداد وبشكل واضح إذ أنه في السنة المالية الأولى (2010) بلغ (0.07) ليصل في نهاية فترة الدراسة إلى (0.133)، بينما العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي كان متقلباً نوعاً ما خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة له في السنة المالية (2013) وبلغ (0.00134)، بينما أعلى قيمة كانت في السنة الأولى وبلغ (0.00405).

شكل (04): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في البنك العربي الإسلامي خلال فترة الدراسة (2010-2014)



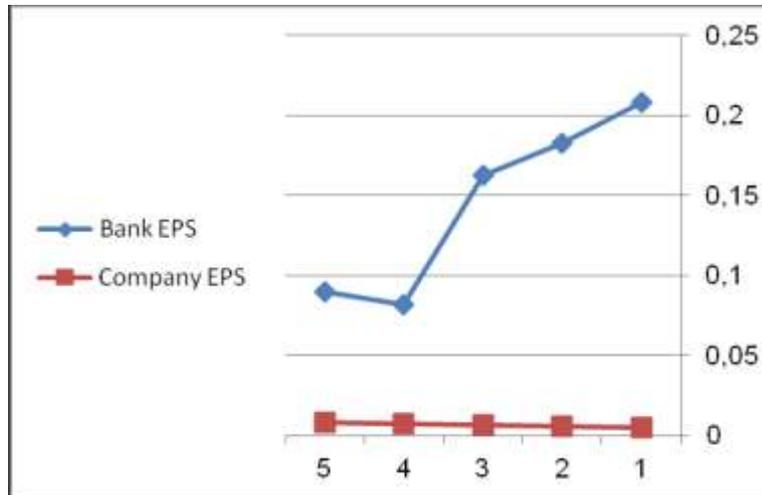
جدول (05): البيانات المالية المتعلقة بالبنك الأهلي (شركة الأهلي للتأجير التمويلي) خلال الفترة (2010-2014)*

المتغير	السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
Company Capital		20000000	10000000	10000000	10000000	10000000
Company Assets		23718278	21744656	26732217	37806575	43203731
Company Libelities		2973714	9868683	13465016	23029097	26574886
Company Earning		1547318	2043836	2259786	2661811	3149331
Company Expenses		802754	939286	868555	1151534	1317028
Company Profit		744564	1104550	1391231	1510277	1832303
Company Profit AfterTax		565868.64	839458	1057335.6	1147810.52	1392550.28
# of Bank Shares		126500000	150000000	160466893	165000000	175000000
Bank EPS		0.208	0.183	0.163	0.082	0.09
Company EPS		0.00447327	0.005596387	0.0065891	0.006956427	0.00795743

* المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول السابق أن العائد على السهم إنخفض بشكل تدريجي إذ أنه بلغ في السنة المالية الأولى (2010) بلغ (0.208) ثم إنخفض تدريجياً ليصل في نهاية فترة الدراسة إلى (0.09)، بينما العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي إرتفع تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة (0.0044)، بينما أعلى قيمة بلغت (0.0079).

شكل (05): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في شركة الأهلي للتأجير التمويلي خلال فترة الدراسة (2010-2014)



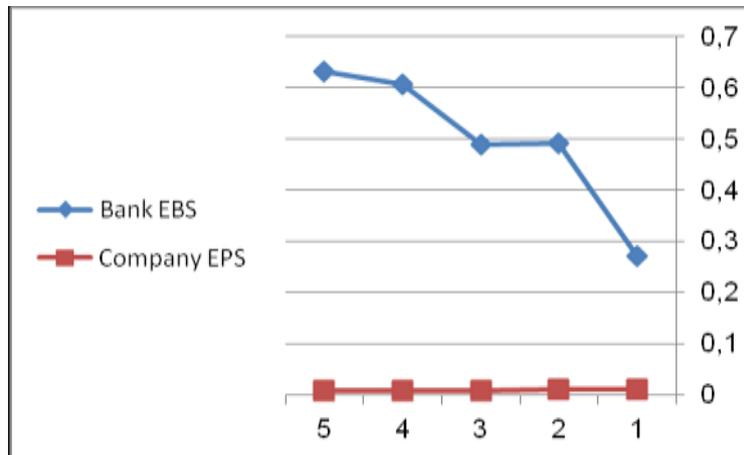
جدول (06): البيانات المالية المتعلقة بالبنك العربي (الشركة العربية الوطنية للتأجير التمويلي) خلال الفترة (2010-2014)
*(2014)

المتغير	السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
Company Capital		25000000	15000000	25000000	25000000	25000000
Comoaany Assets		83713000	91826000	93059000	92533000	89835000
Bank Profit After Tax		145085000	263001000	261341000	346226000	359688000
Company Profit After Tax		6062000	6099000	4902000	4943000	5009000
# of Bank Shares		533907000	534000000	534000000	569600000	569600000
Bank EBS		0.27174208	0.492511236	0.4894026	0.60784059	0.631474719
Company EPS		0.01135404	0.011421348	0.0091798	0.00867802	0.00879389

* المصدر: من إعداد الباحثين

نلاحظ من الجدول السابق أن العائد على السهم تقلب بشكل واضح إذ أنه بلغ في السنة المالية الأولى (2010) بلغ (0.2717) ثم إرتفع في السنة التالية ليصل إلى (0.4925) ثم إنخفض ليصل في السنة المالية (2012) إلى (0.4894) وقد بلغ في نهاية فترة الدراسة ليصل إلى (0.6314)، بينما العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي إنخفض تدريجياً خلال فترة الدراسة، حيث كانت أقل قيمة (0.0087)، بينما أعلى قيمة بلغت (0.0114).

شكل (06): العلاقة بين التأجير التمويلي والعائد على السهم في الشركة العربية الوطنية للتأجير التمويلي خلال فترة الدراسة (2010-2014)



مصادر البيانات: إعمدت هذه الدراسة على مصدرين في جمع بياناتها، هما:

1. المصادر الرئيسية: هي المصادر التي غطت الجانب التطبيقي من الدراسة والمتمثلة في القوائم المالية (التقارير المالية) للبنوك و الشركات محل الدراسة، بالإضافة إلى نشرة أسعار التداول لأسهم هذه الشركات.
2. المصادر الثانوية: تم الإعتماد على الكتب العلمية والدوريات والأبحاث والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالي من أجل بناء الإطار النظري الخاص بهذه الدراسة.

التحليل الإحصائي:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري).
2. تحليل الانحدار البسيط (Simple Regression Analysis).

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية

1. دراسة (بارود، 2011) بعنوان "معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين". هدفت الدراسة لمعرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية على المؤسسات المالية غير المصرفية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واشتملت عينة الدراسة على (72) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يوجد تخوف لدى الشركات المتعاملة بأسلوب التأجير التمويلي من المخاطر المتعلقة بتقلب أسعار الفائدة، وأن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي يقف عائقاً أما تطبيقه بصورة كاملة.
2. دراسة (الشيباب وبواني، 2008) بعنوان "محددات تطوير نظام التأجير التمويلي في الأردن". هدفت الدراسة لتحديد أبرز العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل والمتمثلة بالعامل الضريبي والمحاسبي، وعامل التشريعات، والعامل التسويقي، حيث تم استخدام نموذج (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة، واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك محددات متعلقة بالتشريعات وغياب الحوافز المشجعة لتطبيق نظام التأجير التمويلي والتعامل به من قبل الشركات الأردنية.
3. دراسة (صيام وقطيشات، 2007) بعنوان "تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن". هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن وذلك من خلال قياس درجة الربحية والسيولة والمخاطرة التي تتحملها الشركة. وقد اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استبانة علمية، وقد تشكل مجتمع الدراسة من كافة الشركات التي تستخدم الاستئجار التمويلي والبالغ عددها (102)، حيث تم توزيع (102) من الاستبانات، وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها: أن هنالك إقبالاً على الاستئجار التمويلي في الأردن؛ إذ إن استخدام الاستئجار التمويلي يؤدي إلى زيادة ربحية الشركات وسيولتها وتخفيض درجة المخاطرة فيها.
4. دراسة (عاشور وغربي، 2006) بعنوان "الإئتمان التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية". هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاختلاف بين القروض البنكية والتأجير التمويلي من حيث المخاطر والمتطلبات، بالإضافة إلى إعطاء تصوراً عاماً للتأجير التمويلي الذي يعتبر تقنية حديثة للمؤسسة الاقتصادية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن من خلال دراسة الأدب النظري ذات العلاقة بموضوع التأجير التمويلي ومقارنة تجارب البنوك والمؤسسات الاقتصادية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التأجير التمويلي هو أنسب التقنيات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل عديدة، كما أن المشاكل المالية تعتبر أكبر المشاكل التي تواجه المؤسسات الاقتصادية خصوصاً في عملية تمويل نفسها ذاتياً.
5. دراسة (حموي، 2005) بدراسة بعنوان "مشكلة الإيجار التمويلي وأثره في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات". هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الإيجار التمويلي على عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل للاستثمارات، وقد اعتمد الباحث على البحث المكتبي وذلك من خلال رجوعه إلى المصادر العربية والأجنبية والبحوث والدوريات التي عالجت مشاكل التمويل، ومصادرها وطرق المفاضلة بينها في تقديم البدائل التمويلية التي يمكن اعتمادها كأساس لتمويل الاستثمارات، وتقديم مثال عملي يوضح آلية عمل نظام التأجير التمويلي بوصفه اسهاماً لحل مشكلات تتعلق بأساليب التمويل متعددة المصادر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن التأجير التمويلي أصبح من أهم مصادر التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية، والتي كانت عاجزة عن الحصول على التمويل.

6. دراسة (بلعاوي، 2005) بعنوان "النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي، واستخدمت الدراسة المنهج النظري الوصفي التحليلي، ومنهج البحث المقارن في القوانين السارية المفعول في مصر، وفرنسا، وأمريكا للخروج بتصوير إيجابي حول آلية التطبيق الصحيح للمشاريع الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أنه يجب على المشرع الفلسطيني سن التشريعات الخاصة بعقد التأجير التمويلي بشكل مستقل عن أي قانون آخر، ويجب أن يتضمن قانون الضريبة نصوص خاصة لمعالجة أحكام عقد التأجير التمويلي مثل ربط علاقة تعاقدية بين المستأجر والمورد.

الدراسات الأجنبية

1. دراسة مونيبي (Munene, 2014) بعنوان "The Effect of Lease Financing on the Financial performance of companies listed at the Nairobi securities exchange" (تأثير التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية). هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة نيروبي للأوراق المالية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من (62) شركة مدرجة في سوق نيروبي للأوراق المالية، وقد اعتمدت تدابير الأداء المالي كمتغيرات تابعة في حين اعتبر الإيجار التمويلي والتأجير التشغيلي والسيولة وحجم الشركة كمتغيرات مستقلة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التأجير التمويلي وحجم الشركة لديهما آثار سلبية على العائد على الأصول، بينما السيولة كانت ذات آثار إيجابية على العائد على الأصول.

2. دراسة ابو عرابي (Abu Orabi, 2014) بعنوان "The Impact of Leasing Decisions on the Financial Performance of Industrial Companies" (تأثير قرارات التأجير على الأداء المالي للشركات الصناعية). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التأجير على الأداء المالي للشركات الصناعية في الأردن خلال الفترة من (2002-2011). واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتكونت عينة الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للتأجير التمويلي على سيولة الشركات، حيث أن 62.6% من التغيرات في الأداء المالي للشركات الصناعية يعزى إلى التأجير التمويلي.

3. دراسة سلام (Salam, 2013) بعنوان "Effects of Lease Finance on Performance of SMEs in Bangladesh" (آثار التأجير التمويلي على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش). هدفت هذه الدراسة إلى إختبار الآثار المالية للتأجير على الأداء المالي لشركتي على مونشينج وكوشتيا في بنغلاديش وفيما إذا كان للتأجير التمويلي علاقة مع العائد على حقوق المساهمين (ROE) في الشركات الصغيرة والمتوسطة، والعائد على الموجودات (ROA). واستخدمت الدراسة اسلوب تحليل المحتوى، وتكونت عينة الدراسة من (53) شركة صغيرة ومتوسطة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها: وجود علاقة إيجابية بين التأجير التمويلي والعائد على حقوق المساهمين (ROE) والعائد على الموجودات (ROA)، كما أشارت الدراسة إلى ضرورة مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في بنغلاديش بعملية التأجير التمويلي وذلك لما له من تأثير كبير على تحسين الأداء المالي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

4. دراسة بوتسيك وآخرون (Bostwick, et al, 2011) بعنوان "Key Measures of Financial Performance" (أثار تقنيات رسملة التأجير على التدابير الرئيسية للأداء المالي). هدفت هذه الدراسة إلى البحث عن آثار رسملة التأجير على التغيرات الحادثة على مجموعة من العناصر المالية (الموجودات والمطلوبات وحقوق المساهمين وصافي الدخل) في خمس صناعات مختلفة في أمريكا. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي كما استخدمت الدراسة البيانات المالية الخاصة بالشركات الخمسة محل الدراسة، وقد

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك تأثير لرسملة التأجير على الأداء المالي والعوائد للشركات محل الدراسة.

5. دراسة الشيباب وبوانيه (Al-shiab and Bawnih, 2008) بعنوان (Determinants of Financial Leasing Development in Jordan) "محددات تطوير نظام التأجير التمويلي في الاردن". هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أبرز العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل والمتمثلة بالعامل الضريبي والمحاسبي، وعامل التشريعات، والعامل التسويقي في الاردن حيث تم استخدام نموذج (OLS) لاختبار فرضيات الدراسة، واعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكونت عينة الدراسة من (250) مفردة، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك محددات متعلقة بالتشريعات وغياب الحوافز المشجعة لتطبيق التأجير التمويلي والتعامل به من قبل الشركات الأردنية.

ما يميز الدراسة عن الدراسات السابقة

- نظراً لقلّة الدراسات العربية - في حدود علم الباحث - في موضوع أثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني، فإن هذه الدراسة تعد مساهمة علمية في هذا الموضوع في البيئة الأردنية.
- تتناول الدراسة موضوع التأجير التمويلي وتطبيقه في القطاع المصرفي الأردني، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الدراسة النوعية في بعض أجزائها من خلال تحليل القوائم المالية موضوع الدراسة.
- تعتبر هذه الدراسة مكتملة للنقص في مجال الدراسات السابقة، وربطت بين التأجير التمويلي والأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني.

الإطار النظري :

تمهيد:

يعتبر الفينيقيين اول من إستخدم أسلوب التأجير التمويلي منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد بصورة استئجار للسفن، ثم انتقل إلى تأجير الأراضي والعقارات في الحضارة البيزنطية، إلا أنه لم يكن ذو أهمية نسبية كبيرة آنذاك، أما في الاقتصاد الإسلامي فقد ظهر وفق شروط شرعية مقبولة، تحت مسمى نظام الإيجارة العيني الملموس الذي يفضي إلى التمليك (عثمان، 2011).

أما في القرن العشرين فقد ظهر التأجير التمويلي لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1952) وذلك من خلال شركة متخصصة في التأجير أسسها ديفيد بوت (Divide Boat) وأسمهاها شركة التأجير الأمريكية، وبعد ذلك انتشر استخدام هذا المفهوم حيث حظي بدعم كبير عام (1960) وذلك بعد السماح للبنوك التجارية في الولايات المتحدة بممارسته، كما أنه حظي بدعم من خلال إصدار تشريع منح بعض الامتيازات الضريبية لهذا النشاط في عام (1982) (بارود، 2011).

وتعتبر المملكة الأردنية الهاشمية من بين هذه الدول، حيث وضعت مجموعة من التشريعات والقوانين بهدف تنظيم نشاط التأجير التمويلي في الأردن، والتي بدأت بإصدار قانون التأجير التمويلي رقم (16) لسنة (2002) وتعليمات ترخيص مزاولة أعمال التأجير التمويلي لسنة (2002)، ومجازاة للتطور في نشاط التأجير التمويلي فقد تم إصدار قانون معدل لقانون التأجير التمويلي في عام (2003) (صيام وقطيشات، 2007).

مفهوم التأجير التمويلي:

يعرف التأجير التمويلي بأنه عقد يلتزم من خلاله أطرافه (المستأجر والمؤجر) بحيث يقوم المستأجر بتسديد سلسلة من الدفعات للمؤجر، وتكون قيمة هذه الدفعات بمجملها أكبر من ثمن شراء الأصل موضوع العقد، كما أن هذه الدفعات عادة ما تمتد بهدف تغطية القسم الأكبر للأصل المقتنى إقتصادياً (بالمقداً وآخرون، 2005)، اما القانون الفرنسي فعرفه بأنه عقد يعطي

للمستأجر فرصة في نهاية مدة العقد لشراء الأصل المؤجر سواء كان عقاراً أو منقولاً، وذلك بهدف إكتساب ملكيته وبسعر مخفض يدخل في تقديره المبالغ التي دفعها المستأجر خلال مدة الإيجار على أساس الأجرة (بارود، 2011).

وقد عرف المشرع الأردني التأجير التمويلي بأنه "العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور مقابل "بدل إيجار" يدفعه للمؤجر على أن يتحمل المستأجر أي مخاطر تتعلق بالمأجور" (قانون التأجير التمويلي الأردني رقم 12 لعام 2002)، ويعتمد التأجير التمويلي في جوهره على تحويل كل مخاطر ومنافع الملكية للمستأجر وتحدد أقساط الإيجار بحيث تتضمن الفوائد على قيمة الإيجارات، كما يتحمل المستأجر تكلفة الصيانة والتأمين، وكذلك يأخذ في عين الإعتبار التقادم أو الاستهلاك السريع (Abu Orabi, 2014).

ويرى الباحث أن التأجير التمويلي عبارة عن عملية يتفق عليها طرفان أو أكثر بحيث يقوم الطرف الأول بتأجير أصل معين للطرف الثاني مقابل دفعات يتفق عليها مسبقاً، بحيث يمكن للطرف الثاني حق استخدام الأصل (المؤجر) دون الحاجة لشراءه.

أهمية التأجير التمويلي وأنواعه:

يعتبر نشاط التأجير التمويلي من الأنشطة التي حظيت بأهتمام الهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة، ويلاحظ ذلك من المعايير المحاسبية ذات علاقة بعقود التأجير التمويلي مثل المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 ومعيار المحاسبة الأمريكية (FASB 13) ومعيار المحاسبة الكندية (Section 23065) (صيام وقطيشات، 2007)، ويقسم التأجير التمويلي الى نوعين، التأجير التشغيلي والذي يطلق عليه أيضاً التأجير الخدمي، ويتميز هذا النوع من التأجير بقدرته على تغطية عقود التأجير القصيرة نسبياً، كما أنه يعطي الحق للمستأجر بإلغاء العقد قبل موعد الإنتهاء، اي أنه يوفر خاصية مرونة التصرف وذلك بالإعتماد على التطور التكنولوجي والتأجير التمويلي الراسمالي: والذي يعتبر من العقود طويلة الأجل، ويتم حساب هذا النوع من التأجير من خلال سعر الأصل مطروحاً منه القيمة المتبقية للأصل (بالمقدم وآخرون، 2005).

دوافع استخدام التأجير التمويلي:

لقد دفعت مشكلة نقص التمويل، وترشيد الدعم الحكومي في معظم الدول العالمية إلى البحث عن طرق وأساليب تمويلية حديثة غير تقليدية تخفف من الأعباء المالية المتزايدة على كاهل الميزانيات العامة، وتقليل معاناتها الناجمة من نقص الموارد (Estache, 2000)، كما أشارت دراسة (Thompson, 2009) إلى أن هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى استخدام التأجير التمويلي، ومنها:

- 1) ارتفاع التكاليف الرأسمالية، مع ضعف العائد النسبي لها، وطول المدة اللازمة لاسترداد راس المال قياساً بالأبعاد الزمنية.
- 2) الظروف المتغيرة في السوق الاقتصادية، حيث لا يمكن التنبؤ بالمعطيات أو بالنتائج.
- 3) غياب عمليات التحديث والإحلال للأصول الرأسمالية الإنتاجية المتباينة، أمام عجز المصادر التمويلية التقليدية عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار الضخمة.
- 4) ضعف فعالية الإدارات، وإخفاقها في تحقيق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعي.

اطراف عقد التأجير التمويلي:

تقوم عملية التأجير التمويلي على أطراف ثلاثة هي (صيام وقطيشات، 2007):

1. المؤجر: هي المؤسسة التي تقوم بعمليات التأجير التمويلي للأصول، بحيث تتميز هذه المؤسسة بامتلاك الأصل المؤجر في العقد، لذلك فإن هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي خاص وذلك لأن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.
2. المستأجر: هو الطرف (مؤسسة أو فرد) الذي يحاول اقتناء الأصل والحصول عليه من خلال عملية التفاوض مع المورد حول سعره ومدته، لذلك فإنه يعتبر الطرف الذي يختار الأصل ويحدد مواصفاته حسب احتياجه.

3. المُؤرّد: هو الطرف الذي يقوم بتسليم الأصل المتفق عليه للمستأجر، وذلك وفقاً للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر، حيث أن هذه الأصول تكون أصولاً عقارية أو مادية.

مزايا التأجير التمويلي

يحقق التأجير التمويلي مجموعة من المزايا لطرفي العقد وهي:

أولاً: للمؤجر

من ناحية المؤجر يتميز التأجير التمويلي (Thomas, et al, 2001):

1. حق الملكية: تعتبر هذه الميزة الفائدة الرئيسية للمؤجر لأنها تمثل ضماناً وتأميناً حقيقيين للاستثمار المؤجر وهذا ما يميزها عن مؤسسات القرض الأخرى بحيث تستطيع استفتاء حقوقها كاملة قبل المستأجر.
2. الفوائد الضريبية: تتمثل في استفادة المؤجر من ميزة الامتلاك السريع للاستثمار المؤجر، مما ينتج عنه فرصة تخفيض الضريبة على الأرباح والتخفيض من الأعباء الجبائية.
3. صيانة وتأمين الأصل: تقع مسؤولية صيانة وتأمين الأصل على المستأجر وبالتالي يستفيد المؤجر من صيانة تأمين الأصل لأنه بمثابة ضمان استرجاع الاستثمار بحالة جيدة.
4. شراء الأصل: يتحمل المستأجر عندما يقرر في نهاية مدة العقد شراء الأصل انخفاض القيمة بفعل التقادم، على عكس المؤجر الذي يتجنب هذه المخاطر.
5. زيادة عن هذه الفوائد يحصل المؤجر على ميزة ضريبية وهي نسبة من قيمة الأصول المستثمرة وتتفاوت هذه الأخيرة (قيمة الضريبة) حسب نوع الأصل وعمره الانتاجي.

ثانياً: للمستأجر:

أما مزايا التأجير التمويلي بالنسبة للمستأجر فتتمثل في (Brealy and Myers, 2001):

1. التمويل الكلي للاستثمار: ويقصد به ضمان تمويل هذا الاستثمار بنسبة (100%) دون مساهمة المستأجر بأمواله الخاصة وهذا ما لا يوجد عادة في أساليب التمويل الأخرى.
2. الحفاظ على الهيكل التمويلي أو هيكل رأس المال للمؤسسة المستأجرة: حيث بإمكانها حيازة الأصول اللازمة دون حاجة إلى تجميد لسيولتها أو الإقتراض.
3. قابلية الاقتراض باعتباره التزام خارج الميزانية: لا يغير التأجير التمويلي القراءة الأولية لميزانية المستأجر وجداول الحسابات الأخرى التي تعتمد عليها البنوك لتقديم قروض بنكية كلاسيكية.
4. يمنح المستأجر تسهيلات من بينها وفاء الالتزام لكن بالتقسيم حيث يدفع هذا الأخير قيمة الاستثمار الذي هو تحت تصرفه على شكل دفعات (أقساط ايجارية) دون أن يدفع مبلغاً كبيراً فور حصوله عليه.
5. تعتبر الأقساط ايجارية مصاريف تشغيلية وهي بالتالي مقبولة ضريبياً، كما يساهم في تخفيف التدريجي من عبء الرسم على القيمة المضافة بحيث تقسم قيمة هذا الرسم على مدة حياة العقد.

عيوب التأجير التمويلي: تتمثل عيوب التأجير التمويلي بمايلي: (Brealy and Myers, 2001)

أولاً: للمؤجر:

1. في حالة إفلاس المستأجر أثناء الإيجار: يصبح من حق المؤجر استرجاع استثماره وبيعه في السوق، وقد تكون القيمة السوقية للأصل اقل من رصيد الأقساط ايجارية.
2. عند نهاية مدة العقد وإرجاع المستأجر للأصل: يجب أن تكون القيمة المتبقية المالية تساوى القيمة السوقية وذلك لتجنب مخاطر القيمة المتبقية.

3. طبيعة التجهيز:

عندما تكون التجهيزات مصنوعة حسب طلب المستعمل فإن احتمالات إعادة البيع قليلة، أما في حالة التجهيز المعياري فإن ذلك يكون أسهل لإيجاد مستأجر جديد، كما أن مرونة استعمال التجهيز تفسر مختلف القيم المتوقعة للسوق مما يسهل إيجاد ممتلكين جدد.

4. خصائص المورد: إن سمعة المورد لها تأثير كبير على السوق وبالتالي تأثير على القيم المستقبلية لسوق التجهيزات.

5. هيكل السوق: يجب على المؤجر دراسة السوق ومعرفة هيكله معينة لقياس المخاطر التي يواجهها أخذاً بعين الاعتبار تنظيم حجم وفعالية السوق.

ثانياً: للمستأجر:

1) التكلفة المرتفعة وتشمل تكلفة رأس المال المستثمر، وبدل الخدمة المقدمة المتمثلة في سرعة التمويل الكامل، وإهلاك الاستثمار.

2) تحديد المسؤولية التي تعتبر من العيوب الخاصة عندما يحدث عدم توافق استثمار المؤجر مع المميزات التقنية المطلوبة.

الأداء المالي للمنظمات:

تمثل عملية تقييم الأداء المالي عنصراً مهماً ضمن عمليات تقييم الأداء العام للمؤسسات، باعتبارها تغذية راجعة عن مدى فعالية سير عمليات المؤسسة واتباعها للخطة الموضوعية، لذلك فهي تلعب دوراً رئيساً في عمليتي التخطيط والرقابة (Evans, 2005)، كما يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات، إذ يركز على استخدام مؤشرات مالية، لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر عن أداء الشركات، باعتباره الداعم الأساسي للأعمال المختلفة، التي تمارسها تلك الشركات (الجعافرة، 2012)، ويعتبر الأداء المالي أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة، لبذل المزيد من الجهد، بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها، ما يعني أنه معيار للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة، في لحظة معينة ككل، أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها، في السوق المالية في يوم محدد وفترة معينة، ويتوجب على القائمين بالتحليل المالي الالتزام بقدر الإمكان بتطبيق الأسس التالية (عبدالله، 2007):

1. تحديد الأهداف التي تسعى إليها عملية التقييم
 2. تحديد الخطط والوسائل اللازمة لبلوغ تلك الأهداف
 3. تحديد معايير الأداء التي تعكس نتائج نشاط الوحدة الاقتصادية بشكل عام وعلى وجه التفصيل.
- 1) تفعيل دور محاسبة المسؤولية وتحقيق مبدأ الموازنة بين السلطة والمسؤولية.

الإفصاح عن عقود التأجير.

يلزم المعيار (IAS 17) المستأجر الإفصاح عن المعلومات التالية بالنسبة لعقود الإيجار في قوائمه المالية (القاضي، وآخرون، 2011):

أولاً: عقود الإيجار الرأسمالية:

إن إجمالي قيمة الأصول المسجلة بعقود إيجار رأسمالية في تاريخ اعداد كل قائمة مركز مالي يجب ان تعرض مبوبة وفقاً لطبيعتها وفق المجموعات الرئيسية للأصول، كما يجب أن يعرض الحد الأدنى لمدفوعات عقد الإيجار المستقبلية بتاريخ اعداد اخر قائمة مركز مالي، وذلك بصورة اجمالية ولكل سنة من السنوات الخمس التالية بصورة تفصيلية.

ثانياً: عقود الإيجار التشغيلية والتي تزيد مدتها الباقية عن سنة واحدة:

يجب أن معلومات عقود التأجير التمويلي في القائمة المالية على الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار المستحقة حتى تاريخ آخر قائمة مركز مالي، وعلى إجمالي الحد الأدنى للإيجار المتوقع تحصيله مستقبلاً بموجب عقود التأجير وذلك حتى تاريخ آخر قائمة مركز مالي.

ثالثاً: العقود التشغيلية:

ينبغي الإفصاح عن مصروف الإيجار لكل فترة تقدم عنها قائمة دخل مع الإفصاح بصورة منفصلة عن كل من مبالغ الحد الأدنى للإيجارات المشروطة وإيجارات العقود من الباطن مع عدم الحاجة للإفصاح عن عقود الإيجارات لمدة شهر أو أقل ولم تجدد، كما ينبغي الإفصاح عن ترتيبات الإيجار أو أي شروط أو التزامات أخرى تقع على عاتق المستأجر.

التأجير التمويلي في القانون الأردني:

ينص قانون التأجير التمويلي في الاردن رقم 16 لسنة (2002) على انه اذا تحقق في عقود الايجار شرطي تملك المؤجر للمأجور من المورد بهدف تأجيره بموجب عقد التأجير، والتزام المؤجر بتمكين المستأجر من الانتفاع بالمأجور مقابل بدل الايجار ويعبر عن التأجير التمويلي بأنشطة عملية البيع وإعادة الاستئجار التي تتمثل بقيام المورد ببيع المال الى المؤجر ومن ثم إعادة استئجاره من قبل المورد بموجب احكام هذا القانون، والتأجير اللاحق الذي يتمثل بإعادة تأجير المأجور من قبل المؤجر الى مستأجر جديد بعد فسخ عقد التأجير مع مستأجر سابق، والتأجير من الباطن الذي يتمثل بقيام المستأجر (المؤجر من الباطن) بموافقة خطية مسبقة من المؤجر بتأجير المأجور الى شخص ثالث (المستأجر من الباطن) مقابل بدل ايجار.

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

لقد تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المالية الخاصة بمتغيرات الدراسة، كما هو موضح أدناه:

جدول (07): جدول يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنك الإسلامي الأردني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
.0314	.173	5	التأجير التمويلي
.0316	.305	5	العائد على السهم

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للتأجير التمويلي بلغ (0.173) وانحراف معياري بلغ (0.0314)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على السهم (EPS) (0.305) وانحراف معياري بلغ (0.0316).

جدول (08): جدول يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الخاصة ببنك دبي الإسلامي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
.0467	.079	5	التأجير التمويلي
.0381	.014	5	العائد على السهم

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للتأجير التمويلي بلغ (0.079) وانحراف معياري بلغ (0.0467)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على السهم (EPS) (0.014) وانحراف معياري بلغ (0.0381).

جدول (09): جدول يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنك العربي الإسلامي

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المتغير
.0134	.009	5	التأجير التمويلي
.0320	.117	5	العائد على السهم

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للتأجير التمويلي بلغ (0.009) وانحراف معياري بلغ (0.0134)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على السهم (EPS) (0.117) وانحراف معياري بلغ (0.0320).

جدول (10): جدول يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنك الأهلي الأردني

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التأجير التمويلي	5	.006	.0013
العائد على السهم	5	.145	.0564

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي للتأجير التمويلي بلغ (0.006) وانحراف معياري بلغ (0.0013)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على السهم (EPS) (0.145) وانحراف معياري بلغ (0.0564).

جدول (11): جدول يبين الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة الخاصة بالبنك العربي

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
التأجير التمويلي	5	.009	.0013
العائد على السهم	5	.498	.1424

نلاحظ من الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لأيرادات التأجير التمويلي بلغ (0.009) وانحراف معياري بلغ (0.0013)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمتغير التابع العائد على السهم (EPS) (0.498) وانحراف معياري بلغ (0.1424).
اختبار فرضيات الدراسة.

تنص فرضية الدراسة الرئيسية على أنه "لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة 2010 – 2014".

تم استخدام اختبار الانحدار البسيط بهدف التحقق من فرضية الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (12): نتائج اختبار فرضية الدراسة الرئيسية

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة SIG	نتيجة اختبار الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
0.174	0.741	0.863	مقبولة	0.036	0.001

من الإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (0.174) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (0.741) وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الرئيسية والتي تنص على عدم وجود أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في القطاع المصرفي الأردني خلال الفترة (2010-2014)، كما أن العلاقة بين المتغيرين ضعيفة بدلالة معامل الارتباط (R= 0.036)، بالإضافة إلى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (1%) من التغير في الأداء المالي.

ويتفرع من هذه الفرضية خمس الفرضيات فرعية كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه "لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة 2010 – 2014".

جدول (13): نتائج اختبار فرضية الدراسة الخاصة في البنك الإسلامي الأردني

T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة SIG	نتيجة الفرضية	معامل الارتباط R	معامل التحديد R ²
1.621	1.000	0.203	ترفض	0.467	0.683

من الإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (1.621) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.000) وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على عدم وجود أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الإسلامي الأردني خلال الفترة (2010-2014)، كما أن العلاقة بين المتغيرين بدلالة معامل الارتباط بلغت (R= 0.467)، بالإضافة إلى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (68.3%) من التغير في الأداء المالي. الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه " لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة 2010 -2014".

جدول (14): نتائج اختبار فرضية الدراسة الخاصة في بنك دبي الإسلامي

معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة
0.069	0.263	تقبل	0.669	1.000	0.472

من الإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (0.472) وهي أقل من قيمة (T) الجدولية (1.000) وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على عدم وجود أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في بنك دبي الإسلامي خلال الفترة (2010-2014)، كما أن العلاقة بين المتغيرين بدلالة معامل الارتباط بلغت (R= 0.263)، بالإضافة إلى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (6.9%) من التغير في الأداء المالي. الفرضية الفرعية الثالثة: والتي تنص على أنه " لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي الإسلامي خلال الفترة 2010 -2014".

جدول (15): نتائج اختبار فرضية الدراسة الخاصة في البنك العربي الإسلامي

معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة
0.754	0.868	تقبل	0.669	1.000	-3.031

من الإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (-3.031) وهي أعلى من قيمة (T) الجدولية (1.000) وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على عدم وجود أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي الإسلامي خلال الفترة (2010-2014)، كما أن العلاقة بين المتغيرين بدلالة معامل الارتباط بلغت (R= 0.868)، بالإضافة إلى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (75.4%) من التغير في الأداء المالي. الفرضية الفرعية الرابعة: والتي تنص على أنه " لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الأهلي خلال الفترة 2010 -2014".

جدول (16): نتائج اختبار فرضية الدراسة الخاصة في البنك الأهلي

معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة
0.802	0.896	تقبل	0.04	1.000	-3.489

من الإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (3.489) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.000) وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على عدم وجود أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك الأهلي خلال الفترة (2010-2014)، كما أن العلاقة بين المتغيرين بدلالة معامل الارتباط بلغت (R= 0.896)، بالإضافة إلى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (80.2%) من التغير في الأداء المالي. الفرضية الفرعية الخامسة: والتي تنص على أنه " لا يؤثر التأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي خلال الفترة 2010 - 2014".

جدول (17): نتائج اختبار فرضية الدراسة الخاصة في البنك العربي

معامل التحديد R ²	معامل الارتباط R	نتيجة الفرضية	مستوى الدلالة SIG	T الجدولية	T المحسوبة
0.604	0.777	تقبل	0.122	1.000	-2.139

من الإطلاع على الجدول السابق نلاحظ أن قيمة (T) المحسوبة تساوي (-2.139) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية (1.000) وبما أن قاعدة القرار هي تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على عدم وجود أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي في البنك العربي خلال الفترة (2010-2014)، كما أن العلاقة بين المتغيرين بدلالة معامل الارتباط بلغت (R= 0.777)، بالإضافة إلى أن المتغير المستقل يفسر ما نسبته (60.4%) من التغير في الأداء المالي.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إنخفاض العائد على السهم من خلال التأجير التمويلي خلال فترة الدراسة (2010-2014) مما يدل على ضعف تأثير التأجير التمويلي على العائد على السهم في شركات التأجير التمويلي في الأردن.
2. لا يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي متمثلاً في (العائد على السهم) في شركات التأجير التمويلي في الأردن خلال فترة الدراسة (2010-2014)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة مونيني (Munene, 2014) والذي توصل إلى أن هناك أثر سلبي للتأجير التمويلي على الاداء المالي، وتفسر هذه النتيجة أنه لا يوجد اهتمام كافي من قبل القطاع المصرفي الأردني بالتأجير التمويلي، كما أن التأجير التمويلي يمثل خدمة تقدمها البنوك الأردنية ولا يوجد لها شركات خاصة بها إلا في شركتين تابعتين لأثنين من البنوك.
3. يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي متمثلاً في (العائد على السهم) في البنك الإسلامي الأردني خلال فترة الدراسة (2010-2014)، بينما لا يوجد أثر للتأجير التمويلي على الأداء المالي متمثلاً في (العائد على السهم) في بنك دبي الإسلامي الأردني والبنك العربي والبنك الأهلي والبنك العربي الإسلامي خلال فترة الدراسة (2010-2014).

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي:

1. التركيز على تفعيل التأجير التمويلي بشكل أفضل في شركات التأجير التمويلي في الأردن.
2. ضرورة توعية الإداريين بالقطاع المصرفي الأردني بأهمية التأجير التمويلي والفوائد المتوقعة من استخدامه.
3. الوقوف على المشكلات والمعوقات التي تواجه التأجير التمويلي والعمل على معالجتها.
4. إجراء دراسات أخرى عن موضوع التأجير التمويلي على متغيرات أخرى ذات علاقة في الأداء المالي مثل العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية.

قائمة المراجع:

المراجع العربية

1. بارود، أحمد (2011). معوقات تطبيق التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الإقتصادية، دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. بالمقدام، مصطفى، بن عاتق، حنان، وزهيرة، صاري (2005). التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغير العمل المصرفي، جامعة ابي بكر، الجزائر.
3. بلعوي، صفاء (2005). النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي، دراسة نظرية مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
4. بلعوي، صفاء (2005). النواحي القانونية في عقد التأجير التمويلي وتنظيمه الضريبي، دراسة نظرية مقارنة. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
5. الجعفرية، أحمد ياسين (2012). مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
6. حموي، فواز صالحوم (2005). مشكلة الإيجار التمويلي وأثره في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات دراسة نظرية ميدانية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 21، العدد 1.
7. السعيد، أحمد (2011). التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بفعالية الأداء المؤسسي دراسة تطبيقية على شركات تكنولوجيا المعلومات بسلطنة عمان. رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية (البريطانية).
8. صيام، وليد زكريا وقطيشات، محمد نواف (2007). تأثير قرارات التأجير التمويلي على الأداء المالي للشركات المستأجرة في الأردن. دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 34، العدد 1.
9. عاشور، مزريق ومحمد، غربي (2006). الإتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. منشورات الملتقى الدولي، جامعة الشلف، الجزائر.
10. العريبي، نضال (2000). التوجيه المحاسبي للتأجير التمويلي في البنوك التجارية السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، دمشق، سوريا.
11. القاضي، حسين يوسف، ودحود حسين احمد، وإبراهيم، غسان محمد (2011). المحاسبة المتقدمة: الجزء الأول. منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
12. محمد، هدى وموساوي، عبدالنور (2009). أثر استخدام نظم المعلومات على أداء المؤسسات الاقتصادية، دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الثاني لكلية الأعمال بالجامعة الأردنية، "القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة".
13. المطيري، الحميدي (2012). أثر دوران العاملين على الاداء المالي، دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الاسلامية الكويتية. رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
14. المملكة الأردنية الهاشمية، قانون التأجير التمويلي رقم (16) لسنة (2002).
15. ميا، علي، زاهر، بسام وسليطين، سوما (2007). الادارة الاستراتيجية وأثرها في رفع أداء منظمات الأعمال مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 29، العدد 1.

المراجع الأجنبية:

1. Abdel, K. (2002). The Economic Effect of the Leases of FASB Stetment No.13. Accounting of the Leasing Financial Accounting Standards Board.
2. Al-Shiab, M and Bawnih, S. (2008). Determinants of Financial Leasing Development in Jordan. Mu'tah University, Jordan.
3. Bostwick, E., Fahnestock, R and O'Keefe, W. (2011). Effects of lease capitalization techniques on key measures of financial performance. Journal of Finance and Accountancy. University of West Florida.
4. Bruce, K and Michael, E.(2003). Capitalization Non-Cancelable Operat ing Leasing. Journal of "International Financial Manegment and Accounting Leases", Vol 14, Issue 2.
5. Evans, N. (2005). Assessing the Balanced Scorecard As a Management Tool For Hotels, International Journal Of Contemporary Hospitality Management, Vol 17 No. 5, Pp.316- 390.
6. Munene,(2014). The Effect of Lease Financing on the financial performance of companies listed at the Nairobi securities exchange. Master theses, School of business, Univirsety of Nairobi.
7. Salam, M. (2013). Effects of Lease Finance on Performance of SMEs in Bangladesh. International Journal of Science and Research, Volume 2 Issue 12.
8. Tomas. R, Dyckman, Charles. J. Davis and Roland. E. (2001). Intermediate Accounting. 5th Ed, New York, Irwin, Mc Graw- Hill.
9. Brealy, Richard, and Stewart .C. Myares. (2001). Principle of CorporateFinance. 7ed, Mc Graw-Hill Inc, U.S.A.